J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.8 (11): 809 - 813,2017

An Economic Study For the Impact of Floating the value of Pound in Egyptian Economy

Abd Elatif, M. E.

Economic Research, Agriculture Research Center-Dokki-Giza-Egypt.) Ministry Of Agriculture.

دراسة إقتصادية لأثر تعويم قيمة الجنيه على سعر الصرف فى المقتصد المصرى

محمود عزت عبد اللطيف

مركز البحوث الزراعية

الملخص

يلعب سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى دوراً بارزاً فى المقتصد القومى المصرى بإعتباره كأحد أهم الأساليب التي تؤثر بشكل مباشر في عمليات التبادل التجارية الخارجية فيما بين الدول وبعضها البعض ، وشهد الاقتصاد القومى المصرى مؤخرا تغيراً سلبياً فى قيمة سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى حيث بلغت قيمته عام 2008 نحو 5.4 جنيه /دولار بينما بلغ اقصاه بفارق كبير نحو 17.8 جنيه /دولار عام 2017 بعد تطبيق قرار خفض قيمة العملة المحلية (تعويم الجنيه) مما جعله مؤثرا على قطاع التجارة الخارجية ومؤشرات الإقتصاد القومى للدولة ، وأوضحت نتائج التقدير الإحصائى للإنحدار البسيط للعلاقات التبادلية المؤثرة بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وأهم المتغيرات الكلية بالإقتصاد المصرى وجود علاقات موجبة معنوية إحصائية بين سعر الصرف بالدولار بالنسبة للجنيه المصرى ومعدل البطالة ، ومعدل الفائدة ، ومعدل التضخم ، وقيمة الصادرات الزراعية وهذا ما يتفق مع المنطق الإقتصادى، ألامر الذى يبين تلك العلاقات المتبادلة بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى والعوامل المتاثرة به تارة والمؤثرة فية تارة أخرى ، وتبين من تقديرمعامل الإستقرار بالنسبة لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى أن هناك عدم استقرار واضح فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الامريكى ، الامر الذى يحتم وضع سياسات نقدية مناسبة ، من شانها العمل على استقرار سعر الصرف ، والذى بدوره سوف ينعكس على أداء الاقتصاد المصرى ، كما تبين وجود علاقات عكسية معنوية إحصائية متفقة مع المنطق الإقتصادى بين كل من سعر الصرف والميزان التجارى ، وبين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى والفجوة فى الميزان الغذائى الزراعى أى أن كل منهما له أثر سلبياً معنويا إحصائيا متبادل التأثير، من ناحية وان هذا التاثير المتبادل بينهم يكون لصالح قيمة الواردات المصرية بصفة عامة وقيمة الواردات من السلع الغذائية الزراعية بصفة خاصة بينها وبين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، كما بينت التقديرات وجود علاقات عكسية متبادلة التأثير بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ومعدل النمو الإقتصادى غير معنوية إحصائية ولكنها متفقة مع المنطق الإقتصادى والذى يعتبر محصلة لكافة المتغيرات الإقتصادية الكلية والتى تعزر البحث من ادراجها داخل التحليلات الاحصائية. واوضحت التقديرات الإحصائية بإسلوب الإنحدار المتعدد وجود علاقة موجبة معنوية إحصائيا بين سعر الصرف جنيه /دولار ، ومعدل الفائدة ، حيث أن معدل الفائدة له أثر إيجابى معنوى إحصائيا على سعر الصرف ، وتبين ايضاً بإستخدام المتغيرات الصورية (D) أن تطبيق قرار تعويم قيمه الجنيه المصرى أثر بشكل كبير فى سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، حيث بلغ سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى قبل تعويم قيمه الجنيه نحو 11.03 جنيه مصر مقابل دولار ، وبلغت قيمه سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى بعد تطبيق قرار تعويم قيمه الجنيه المصرى نحو 18.02 جنيه /دولار بفارق 4.01 جنيه مصرى ناتج عن أثر قرار تعويم قيمه الجنيه المصرى ، كما أشارت التقديرات الى وجود علاقة موجبة معنوية إحصائية بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى والزمن حيث يزداد سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى بمعدل بلغ نحو 0.11 جنيه مصرى سنويا حيث اتفقت الإشارة والمنطق الإقتصادى ، كما بلغ معامل التحديد نحو 0.94 مما يشير إلى أن 95 % من التغيرات الحادثة فى سعر صرف الدولار الامريكى أمام الجنيه المصرى فى خلال فترة الدراسة ترجع بصفة اساسية الى قرار تعويم قيمة الجنيه المصرى ومعدل الفائدة والتغيرات الزمنية ، وان 6% من التغيرات الباقية ترجع لعوامل لا تؤخذ فى الإعتبار . وتبين مما سبق أن التغيرات فى سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ترجع بالدرجة الاولى إلى قرار تعويم الجنيه المصرى وتركه لقوى العرض والطلب ، كما إتضح أن معدل الفائدة يعتبر محصلة لكافة المتغيرات الكلية الإخرى التى لم تعطى أى معنوية إحصائية فى العلاقة الإنحدارية المتعددة لدراسة محددات سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، بالرغم من نتائجها المقبولة من الناحية الإقتصادية والإحصائية ، فى الصورة الإنحدارية البسيطة بين سعر الصرف وكل من تلك المتغيرات الكلية التى تم دراستها سابقا كل على حدا ، وهذا ما أوضحته النتائج المتحصل عليها.

المقدمة

يرجع الإهتمام بسعر الصرف للدور الذى يلعبه كأحد أهم العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في التجارة الخارجية بإعتباره ركيزة أساسية تقام عليها حركة التجارة وعمليات التبادل التجارية الخارجية فيما بين الدول وبعضها البعض والتى تستلزم وجود عملة محلية لكل دولة مقدرة بغيرها من العملات النقدية الأجنبية المتفق عليها بين الطرفين حتى يتم تقدير أسعار السلع والخدمات لكل دولة وهو ما يعرف بسعر الصرف ويعتبر هو المعبر والمؤثر فى التعاملات الإقتصادية بين الدول ، حيث يعكس مدى قوة العلاقات بين الدول وبعضها البعض ووضعها الإقتصادى ، ويتم تحديده لسلعه ما وفقا لقوى العرض والطلب، ومن المتعارف عليه أن سياسة سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى من أهم أدوات السياسة النقدية فى الإقتصاد القومى والتى قد تحمى الإقتصاد من المؤثرات الخارجية ، وقد يلجأ اليها بسبب التغيرات المؤثرة فى سعر الصرف للأنشطة التجارية الخارجية ، وقد شهد الإقتصاد المصرى مؤخرا التغير فى قيمتة عام 2008 نحو 5.4 جنيه /دولار ارتفعت بفارق كبير حيث بلغ 17.8 جنيه /دولار عام 2017 بعد تطبيق قرار خفض قيمة العملة المحلية (تعويم الجنيه) [(i)] مما جعله مؤثرا على قطاع التجارة الخارجية بل والتجارة الداخلية ومؤشرات الإقتصاد القومى للدوله ، وتعتبر سياسة تخفيض العملة المحلية من السياسات التى تحقق التوازن الخارجى من خلال قيام الحكومة بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وهذا ما قامت به الحكومة المصرية فى أواخر عام 2016 ، حيث قامت بتخفيض قيمة ألعملة ألمحلية المصرية حتى تصحح الخلل فى الميزان التجارى فى إطار التوصيات الملزمة بصندوق النقد الدولى لكونها من برامج التغيير الهيكلى بإعتبارها أداة من أدوات السياسات النقدية المعالجة للتغيرات التجارية الخارجية .

مشكلة البحث :-

يرجع الإهتمام بإجراء هذا البحث نظرا للإرتفاع الحاد لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى فى الأونة الاخيرة بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية (تعويم الجنيه المصرى) وما يصاحب هذا الإرتفاع من إرتفاع ملحوظ فى أسعار السلع والخامات المستوردة المستخدمة فى إنتاج السلع الغذائية وغير الغذائية ، ومن الملاحظ أن يقترن بالتغيير فى سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى تأثيرا واضحا لبعض المتغيرات مثل معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل الفائدة وحجم التجارة الخارجية ، وبعض مؤشرات المقتصد القومى المصرى مما قد يؤدى لخسائر فى إقتصاديات الدول الامر الذى استوجب ودراسة سعر الصرف وأثره على المتغيرات الإقتصادية الكلية للدولة بالإضافه الى تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجارى للدولة .

هدف البحث :-

إستهدف البحث دراسة الوضع الراهن لتأثير تخفيض قيمة الجنيه المصرى (تعويم الجنيه) على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، ودراسة أهم العلاقات التبادلية المؤثرة على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وبعضها البعض ، ودراسة محددات سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وقياس أثر ذلك على حركة التجارة الخارجية المصرية والتعرف على بعض السياسات المالية والنقدية التى تساعد فى تخفيف هذة المشاكل الناجمة عن أثر سعر الصرف ، كذلك قياس تأثير سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى على الميزان التجارى والميزان الغذائى الزراعى ، ودراسة أثر قرار تخفيض قيمه الجنيه المصرى على قطاع التجارة الخارجية وقياس أثر ذلك قبل وبعد تطبيق قرار تخفيض قيمة الجنيه على المقتصد المصرى.

الطريقة البحثية

إعتمد البحث فى تحليله الإقتصادى على أساليب التحليل الإحصائية الوصفية والكمية ، والممثلة فى إسلوب الإنحدار البسيط ، وإسلوب الإنحدار المرحلى فى تقدير بعض النماذج ، ومصفوفة معاملات الإرتباط ومن هذة باساليب :

حساب مصفوفة معاملات الارتباط وذلك لتحديد أهم العوامل المؤثرة فى المتغير التابع ، وكل من العوامل التفسيرية التى يعتقد تأثيرها على المتغير التابع ، وذلك لتلافى الوقوع فى مشكلة الارتباط بين العوامل المستقلة (مشكله الازدواج الخطى) ، وتم إجراء الانحدار البسيط بصوره المختلفة (خطية، نصف لوغاريتمية، لوغاريتمية مزدوجة) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التى تم اختيارها من الخطوة السابقة كل على حده ، وذلك لتحديد المتغيرات ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع وذلك بأستخدام قيمة (ت) المحسوبة وقيمة معامل التحديد ، وقد تم التقديرالإحصائي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التى تم اختيارها. وقد تم استخدام المتغيرات الصورية للتعرف على أثر تخفيض قيمة العملة المحلية (تعويم الجنيه) على بعض المتغيرات الكلية فى المقتصد المصرى ، ويعرف المتغير الصورى او الانتقالى على انه المتغير الذى يعبر عن صفه معينه كاللون والديانه والجنس والجنسيه والفقر وغيرها من الصفات ، كما يمكن استخدامها للتعبير عن أثر سياسه معينه او قانون ما او ثوره ما ، وقد تم استخدامها فى البحث للتعبير عن قيمة خفض العملة المحلية (تعويم الجنيه) بإعطاء القيمة (صفر) قبل التعويم (2016/11) ، والقيمة (واحد) بعد تطبيق قرار خفض قيمة العملة المحلية (تعويم الجنيه) .

وإعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة من مصادرها المختلفة مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وإستخدام قواعد البيانات العالمية الخاصة بشبكة الإنترنت التابعة للبنك الدولى ، والبنك المركزى ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الإقتصادية، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي، بالإضافة إلى بعض الدراسات الإقتصادية والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

مناقشة نتائج البحث

اولاً : الوضع الراهن لتطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى شهرياً وسنوياً :

1- تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى قبل وبعد تعويم الجنيه المصرى للفترة من يناير/2014-نوفمبر/2017 .

يتبين من التقدير الإحصائى لتطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى للفترة من يناير/2014- نوفمبر/2017 أنه قد تراوح بين حد أدنى قدره 6.95 جنيه/دولار فى شهر ابريل/2014 ، وحد أقصى بلغ نحو 18.9 جنيه/ دولار فى شهر يونيو/2017 ، بنسبة زيادة قدرت بنحو 171.9%عما كانت عليه فى شهر ابريل/2014 ، وبإستعراض نتائج الجدول (1) ومعادلة رقم (1) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور سعر الصرف خلال الفترة المذكوره تبين أنه يتزايد بمقدار شهرى قدر بنحو 0.3جنيه/دولار بمعدل بلغ نحو 3.5% من المتوسط الشهرى البالغ نحو 8.6 جنيه/دولار خلال الفتره سالفه الذكر، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائيا ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.72 الأمر الذي يشير إلى أن 72% من هذا التزايد يرجع إلى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن ، بينما 28 % من هذه التغيرات ترجع إلي عوامل أخري لايتضمنها النموذج أو ترجع إلي عامل الصدفة .

2- تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى السنوى للفترة قبل وبعد تعويم الجنيه المصرى للفترة من (2004 -2017): بإستعراض نتائج التقدير الإحصائى لتطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى قبل وبعد تعويم الجنيه المصرى للفترة من 2004-2017 ، تبين أنه قد تراوح بين حد أدنى قدره 5.4 جنيه/دولار عام 2008 ، وحد أقصى بلغ نحو 17.8 جنيه/ دولار عام 2017 ، بنسبة زيادة قدرت بنحو 229.6 % عما كانت عليه فى عام 2008 ، وبإستعراض نتائج الجدول (1)ومعادلة رقم) 2 (لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور سعر الصرف خلال الفترة المذكوره تبين أنه يتزايد بمقدار سنوي قدر بنحو 0.5 جنيه/دولار ، بمعدل بلغ نحو 6.9% من المتوسط السنوى البالغ نحو 7.25 جنيه/دولار خلال الفتره سالفه الذكر، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائيا ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.44 الأمر الذي يشير إلى أن 44 % من هذا التزايد يرجع إلى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن.

3 - تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى السنوى للفترة قبل تعويم الجنيه المصرى للفترة من 2004 -2015: تبين من نتائج التقدير الإحصائى لتطور سعر الصرف قبل تعويم الجنيه المصرى للفترة من 2004-2015 ، تبين أنه قد تراوح بين حد أدنى قدره 5.4 جنيه/دولار عام 2008 ، وحد أقصى بلغ نحو 7.85 جنيه/ دولار عام 2015 ، بنسبة زيادة قدرت بنحو 45.4 % عما كانت عليه عام 2008 ، وبإستعراض نتائج الجدول (1) ومعادلة رقم (3) لدراسة الإتجاه الزمني العام لتطور سعر الصرف خلال الفترة المذكوره تبين أنه يتزايد بمقدار سنوي قدر بنحو 0.13 جنيه/دولار ، بمعدل نمو بلغ نحو 2.12 %من المتوسط السنوى البالغ نحو 6.13 جنيه/دولار خلال الفتره سالفه الذكر، وقد تأكدت معنوية هذه القيم إحصائيا ، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو 0.49 الأمر الذي يشير إلى أن 49 % من هذا التزايد يرجع إلى التغيرات التي يعكس أثارها عنصر الزمن.

جدول1.الاتجاهات الزمنية العامة لتطور سعر الصرف للجنيه المصرى مقوما بالدولار الامريكى لفترات مختلفة سنويه وشهرية.

مسلسل	المتغير	المعادلة	R^2	F
1	سعر الصرف الشهرى يناير/2014-نوفمبر/2017	Yit =3.8+0.3Xi ** (10.6)	0.72	**(112.4)
2	تطور سعر الصرف السنوى 2004 – 2017	ه **Yit** =3.3+0.5**Xi** *(3.1)	0.44	**(9.4)
3	تطور سعر الصرف السنوى قبل تعويم الجنيه (2004-2015)	Yit =5.2+0.13Xi *(3.1)	0.49	**(9.8)

حيث Yit -: القيمه التقديريه للمتغير التابع فى السنه i

Xi متغير الزمن فى السنه i و . 13.....2, 1 = I ، **معنوية عند1% ، * معنوية عند 5% المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركز للتعبئه العامة والاحصاء.

ثانيا : أثر تخفيض قيمه الجنيه المصرى (تعويم الجنيه المصرى) على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى خلال اشهر الفترة (يناير 2014 – نوفمبر 2017) :

لمعرفة أثر تخفيض قيمه الجنيه المصرى على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وانعكاسه على الإقتصاد المصرى فقد تم إستخدام المتغيرات الصورية للتعبير عن أثر تخفيض قيمه الجنيه المصرى (تعويم قيمه الجنيه المصرى)، من خلال إستخدام القيمة (0) للدلالة عن اشهر قبل التعويم وهى(يناير /2014- اكتوبر 2016) ، والقيمة (1) للدلالة عن اشهر ما بعد تعويم قيمه الجنيه المصرى وهى(نوفمبر 2016- نوفمبر 017) ، حيث أوضحت نتائج التقدير الإحصائى لأثر تعويم قيمه الجنيه المصرى على سعر الصرف بالمعادله (1) .

- أثر تعويم الجنيه على سعر الصرف(يناير2014 - نوفمبر 2017) :

Yit =7.8+9.9D R^2 = 0.97 F = 1650.6 **(40.6)

حيث Yit -: القيمة التقديرية للمتغير التابع (سعر الصرف) فى السنه i ، di متغير صورى للتعبير عن أثر تعويم الجنيه المصرى ، القيمة (0) قبل التعويم والقيمة (1) بعد التعويم . ** معنوية عند* 1% معنوية عند5% .

تبين من القرار الصادر من الحكومة المصرية والخاص بتخفيض قيمة العملة المحلية المصرية (تعويم قيمة الجنيه المصرى) فى يوم 2016/11/13 ، أن الأثر السلبى على قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار الامريكى ، حيث كان سعر الصرف للجنيه / دولار قبل قرار التعويم للعملة المحلية قد بلغ نحو 7.8 جنيه /دولار ، بينما بلغ سعر الصرف للجنيه / دولار بعد قرار التعويم نحو 17,8 جنيه /دولار ، بفارق زيادة نحو 9.9 جنيه / دولار، مما تبين الإنخفاض الملحوظ فى قيمه الجنيه المصرى وهو ما أثر بالتبعية على سلوك المتغيرات الكليه بالمقتصد المصرى على سبيل المثال وليس الحصر مثل معدل التضخم ، والبطالة ، ومعدل الفائدة ، وحركة التجارة الخارجية من الصادرات المصريه ، والواردات ، الدين الخارجى .

ثالثاً: دراسة العلاقات التبادلية بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وأهم متغيرات الإقتصاد القومى المصرى للفترة (2004-2017):

تم إجراء هذا التقدير الإحصائى لمحاولة دراسة العلاقات التبادلية والمتداخلة بين أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية فى مصر خاصة وأن

الوضع الطبيعى لاى متغير أن يكون مؤثرا اومتأثرا بمجموعة من المتغيرات ، وقد تم اجراء العديد من المحاولات باستخدام الانحدار البسيط وذلك للوصول الى أفضل النتائج قبولا مع المنطق الإقتصادى والمعنوية الإحصائية والذى يمكن عرضها كالتالى .

تم دراسة العديد من المتغيرات الاقتصادية والتى من المتوقع ان تؤثر فى سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى أو تتاثر به فى علاقات انحدارية بسيطة ، وذلك تقديراً لأهم تلك العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى او المتاثرة به فى المقتصد المصرى ، وتم دراسة العديد من العلاقات بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى والمتغيرات الإخرى، سواء باستخدام سلاسل زمنية شهرية أو سنوية ، ولم تعطى نتيجة تتفق والمنطق الإقتصادى بها ، ولكن جاءت النتائج متفقه والمنطق الاقتصادى مع تلك العلاقات ومتبادلة التاثير بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى كمتغير تابع تارة ومتغير مستقل تارة أخرى وبين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وهى ، معدل البطالة ، ومعدل التضخم ، ومعدل الفائدة ، وقيمة الصادرات الكلية والزراعية ، ، العجز فى الميزان التجارى ، والفجوة فى الميزان الغذائى الزراعى ، ومعدل النمو الإقتصادى خلال الفترة (2004-2017) ، وللحصول على أفضل النتائج تمثيلاً للعلاقة التى تتمشى مع المنطق الإقتصادى والتى يمكن عرضها كالتالى بإستعراض نتائج التقدير الإحصائى للإنحدار البسيط للعلاقات التبادلية المؤثرة بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى واهم المتغيرات الكلية بالإقتصاد المصرى أوضحت تقديرات المعادلة رقم (2,1) بالجدول (2) علاقة موجبة معنوية إحصائية بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ($\hat{Y}_1$)، ومعدل البطالة (**X1**) ، وهنا يتفق والمنطق الإقتصادى بوجود علاقة موجبة بين سعر الصرف ومعدل البطالة فى المدى القصير ألامر الذى يبين أن إرتفاع معدل سعر الصرف يرجع بالأساس الى إرتفاع معدل البطالة وهذا ما تؤكده نتيجة معامل التحديد ، واشارت ايضاً التقديرات الإحصائية بالمعادلة (2) وجود علاقة موجبة معنوية احصائياً ومتفقة مع المنطق الإقتصادى بين معدل البطالة ومعدل سعر الصرف أى أن كل منهما يؤثر فى الاخر .

وتبين من التقدير الإحصائى للمعادلة (3،4) بالجدول (2) أن العلاقة بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ومعدل الفائدة علاقة موجبة معنوية إحصائيا متبادلة التأثير بين المتغيرات وبعضها البعض حيث يؤثر سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى فى معدل الفائدة وكذلك يؤثر معدل الفائدة فى سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، كما إتضح من التقديرات الإحصائية الواردة بالجدول (2) والمعادلات (5،6) أيضا وجود علاقات موجبة معنوية إحصائيا متبادلة التأثير بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، ومعدل التضخم وأن كل منهما له أثر إيجابى على الاخر معنوياً إحصائياً مما يتفق مع المنطق الإقتصادى .

جدول 2. التقدير الإحصائى للعلاقات الإنحدارية بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وأهم المتغيرات الكلية فى الإقتصاد المصرى للفترة (2004-2017).

مسلسل	المتغير		المعادلة	R^2	F
1	**Y** معدل سعر الصرف جنيه/دولار **X** معدل البطالة	(1.91)*	$\hat{Y}_1$= 0.31+0.92 x_1	0.19	*(3.2)
2	**Y** معدل البطالة **X** معدل سعر الصرف جنيه/دولار	(1.88)*	$\hat{Y}_1$= 1.99+0.211 x_1	0.19	**(3.2)
3	**Y** معدل سعر الصرف جنيه/دولار **X** معدل الفائدة	(9.12)**	$\hat{Y}_1$= 0.108+0.88 x_1	0.87	**(83.1)
4	**Y** معدل الفائدة **X** معدل سعر الصرف جنيه/دولار	(9.12)**	$\hat{Y}_1$= 0.151+0.99 x_1	0.87	**(83.1)
5	**Y** معدل سعر الصرف جنيه/دولار **X** معدل التضخم	(2.27)*	$\hat{Y}_1$= 0.796+0.478 x_1	**0.30**	**(5.16)
6	**Y** معدل التضخم **X** معدل سعر الصرف جنيه/دولار	(2.27)*	$\hat{Y}_1$= 1.13+0.628 x_1	**0.30**	**(5.16)
7	**Y** معدل سعر الصرف جنيه/دولار **X** الميزان التجارى	(-3.3)*	$\hat{Y}_1$= 1.58-1.7 x_1	**0.48**	**(11.08)
8	**Y** الميزان التجارى **X** معدل سعر الصرف جنيه/دولار	(-3.3)*	$\hat{Y}_1$= 3505-2854 x_1	**0.48**	**(11.08)
9	**Y** معدل سعر الصرف جنيه/دولار **X** الفجوة فى الميزان الغذائى الزراعى بالمليار دولار	(-1.91)*	$\hat{Y}_1$= 5.51-0.166x_1	0.24	**(3.4)
10	**Y** الفجوة فى الميزان الغذائى الزراعى بالمليار دولار **X** معدل سعر الصرف جنيه/دولار	(-1.91)*	$\hat{Y}_1$= 1.62-1.113x_1	0.24	**(3.4)
11	**Y** معدل سعر الصرف جنيه/دولار **X** قيمة الصادرات الزراعية بالمليار دولار	(3.3)*	$\hat{Y}_1$= 4.85+0.51x_1	0.51	**(11.1)
12	**Y** قيمة الصادرات الزراعية بالمليار دولار **X** معدل سعر الصرف جنيه/دولار	(3.3)*	$\hat{Y}_1$= 3.2+0.97x_1	0.51	**(11.1)
13	**Y** معدل سعر الصرف جنيه/دولار **X** معدل النموالإقتصادى	(-0.05)	$\hat{Y}_1$7.4-0.112x_1	0.026	(0.0318)
14	**Y** معدل النموالإقتصادى **X** معدل سعر الصرف جنيه/دولار	(-0.05)	$\hat{Y}_1$= 1.39-0.0028x_1	0.026	(0.0318)

حيث $\hat{Y}_i$: i القيمه التقديريه للمتغير التابع فى السنه i ، Xi متغيرا مستقل ، **معنوية عند1% ، * معنوية عند 5%

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركز للتعبئه العامة والاحصاء ، البنك المركزى ،نشرات مختلفة .

كما أشارت التقديرات الإحصائية للانحدار البسيط الواردة بالجدول (2) والمعادلات (7،8) - (9،10) وجود علاقات عكسية معنوية إحصائية متفقة مع المنطق الإقتصادى بين كل من سعر الصرف والميزان التجارى ، وبين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى والفجوة فى الميزان الغذائى الزراعى أى أن كل منهما له أثر سلبياً معنويا إحصائيا متبادل التأثير، من ناحية وان هذا التاثير المتبادل بينهم يكون لصالح قيمة الواردات المصرية بصفة عامة وقيمة الواردات من السلع الغذائية الزراعية بصفة خاصة بينها وبين سعر الصرف .

واوضحت التقديرات الإحصائية للإنحدار البسيط بالمعادلة (11،12) بالجدول (2) أن العلاقة بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وقيمة الصادرات الزراعية علاقة موجبة معنوية إحصائيا متبادلة التأثير فيما بينهما حيث يؤثر سعر الصرف فى قيمة الصادرات وكذلك تؤثر قيمة الصادرات فى سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وهو ما يتفق مع المنطق الإقتصادى ، وأشارت التقديرات الإحصائية للانحدار البسيط بالجدول (2) والمعادلات (13،14) بين سعر الصرف (y) ومعدل النمو الإقتصادى(x) ، وكذلك بين معدل النمو الإقتصادى (y) و سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى (x) ،

وجود علاقات عكسية غير معنوية إحصائية ولكنها متفقة مع المنطق الإقتصادى ، وهذا ما أوضحته ايضا نتائج الجدول رقم (3) الذى يبين تلك العلاقات المتبادلة بين سعر الصرف والعوامل المتاثرة به تارة والمؤثرة فية تارة أخرى ، فى صورة اتجاهات متبادلة التاثير للتوضيح

جدول 3. اتجاه تأثير العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى فى المقتصد المصرى خلال الفترة (2004-2017).

مسلسل	المتغير	إتجاة التغير للمتغير	مدى استجابة التغير لسعر الصرف
1	معدل التضخم	↑	↑
2	معدل الفائدة	↑	↑
3	معدل البطالة	↑	↑
4	معدل النمو الإقتصادى	↑	↓
5	قيمة الصادرات الزراعية	↑	↑
6	قيمة الواردات الزراعية	↑	↓
7	الميزان التجارى	↑	↓
8	حجم الفجوة فى الميزان الغذائى الزراعى	↑	↓

المصدر : من نتائج التقديرات المتحصل عليها بالجدول (2) .

رابعا : محددات سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى للفترة (2004-2017):

بعد إستعراض نتائج التقديرات الإحصائية للإتجاهات الزمنية العامة لتطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى قبل وبعد تعويم قيمته وأثر ذلك على سعر الصرف ، ودراسة العلاقات الانحدارية المتبادلة بين سعر الصرف وأهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة والمتأثرة به داخل الاقتصاد المصرى ، فقد تم استخدم أسلوب الانحدار المتعدد لتوضيح أهم العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، وتم التوصل لهذة المعادلة.

أثر بعض العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى للفترة (2004- 2017) (1)

$$\hat{Y}_i = 11.03 + 1.37X1 + 0.11X2 + 7.02D \qquad R2 = 0.94$$
$$F = 60.7 \quad *(1.95) \quad *(2.77) \quad **(5.7)$$

حيث :- $\hat{Y}_i$ القيمه التقديريه للمتغير التابع (سعر الصرف) فى السنه i
متغير مستقل يعبر عن معدل الفائدة .
di متغير صورى للتعبير عن أثر تعويم الجنيه المصرى القيمة (1) قبل التعويم والقيمة (صفر) بعد التعويم .
Xi2 متغير مستقل يعبر عن الزمن ، ** معنوية عند* 1% معنوية عند 5%**
المصدر : جمعت وحسبت من بيانات البنك المركزى ، نشرات مختلفة .

وأشارت نتائج التقدير الإحصائى للإنحدار المتعدد بالمعادلة (1) وجود علاقة موجبة معنوية إحصائيا بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى جنيه /دولار (Y^1) ، ومعدل الفائدة (X1) حيث أن معدل الفائدة له أثر إيجابى معنوى إحصائيا على سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، حيث بزيادة معدل الفائدة بمقدار 1% يزداد سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى بنحو 1.3 جنيه مصرى ، كما تبين من التقدير الاحصائى بإستخدام المتغيرات الصورية (D) أن تطبيق قرار تعويم قيمه الجنيه المصرى أثر بشكل كبير فى سعر الصرف ، حيث كان سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى قبل تعويم قيمه الجنيه المصرى نحو 11.03 جنيه مصر مقابل دولار ، بينما بلغت قيمه سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى بعد تطبيق قرار تعويم قيمه الجنيه المصرى نحو 18.02 جنيه /دولار بفارق 4.01 جنيه مصرى ناتج عن أثر قرار تعويم قيمه الجنيه المصرى ، كما أشارت تقديرات المعادلة وجود علاقة موجبة معنوية إحصائية بين سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى والزمن (X2) حيث يزداد سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى بمعدل بلغ نحو 0.11 جنيه مصرى سنويا حيث اتفقت الاشارة والمنطق الإقتصادى ، كما بلغ معامل التحديد نحو 0.94 مما يشير إلى أن 95 % من التغيرات فى سعر صرف الدولار الامريكى أمام الجنيه المصرى فى خلال فترة الدراسة ترجع بصفة اساسية الى قرار تعويم قيمة الجنيه المصرى ومعدل الفائدة والتغيرات الزمنية وان 6% من التغيرات الباقية ترجع لعوامل لم تؤخذ فى الإعتبار ، كما تشير قيمه F إلى صلاحية النموذج المستخدم للتقدير الإحصائى ، وعلى هذا يتبين من النتائج السابقة أن التغيرات فى سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ترجع بالدرجة الاولى إلى قرار تعويم الجنيه المصرى وتركه لقوى العرض والطلب ، كما إتضح أن معدل الفائدة يعتبر محصلة لكافة المتغيرات الكلية الإخرى التى لم تعطى أى معنوية إحصائية فى العلاقة الإنحدارية المتعددة لدراسة محددات سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى ، بالرغم من نتائجها المقبولة من الناحية الإقتصادية والإحصائية ، فى الصورة الإنحدارية البسيطة بين سعر الصرف وكل من تلك المتغيرات الكلية التى تم دراستها سابقا كل على حدا ، وهذا ما أوضحته النتائج المتحصل عليها.

خامسا :التقدير الاحصائى معامل الاستقرار لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى خلال الفترة (2004-2017) :

1 – معامل الاستقرار: (1)

تتصف غالبية الدول النامية ومنها مصر بعدم استقرار فى كثير من المتغيرات الاقتصادية ،ويعد حساب معامل الاستقرار من المؤشرات الهامة والتى يمكن من خلالها التعرف على مدى استمرارية واستقرار الظاهرة محل الدراسة ، ومدى التذبذب بها وهو الأمر الذى يمكن أن يساعد فى رسم ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة ،والتى من شأنها الحفاظ على أستقرار تلك الظواهر محل الدراسة . ويتم حساب معامل الاستقرار بعدة طرق ، منها طريقة النسب المئوية لمتوسط الانحرافات والتى تتم بالخطوات التالية:

1-حساب معادلة الاتجاه الزمني العام باستخدام طريقة المربعات الصغرى لسعر الصرف جنيه/للدولار خلال فترة الدراسة.

2-حساب القيم التقديرية للمتغير التابع من الخطوة السابقة خلال فترة الدراسة.

3-حساب معامل الاستقرار بالمعادلة التالية :

$$S.C = \sum \left(\frac{Y_i - \hat{Y}_i}{Y_i} \right) X\ 100$$

حيث:

S.C = Stability Coefficient

Y_i = القيمة الفعلية للمتغير فى السنة I

$\hat{Y}_i$ = القيمة التقديرية للمتغير فى السنة i

وXi1 ، الحالة المثلى لاستقرار سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى إذا كانت قيمة معامل الاستقرار مساوياً للصفر ، وكلما زادت قيمة المعامل عن الصفر بغض النظر عن الإشارة فإن ذلك يعنى عدم الاستقرار فى سعر الصرف ، وبحساب معامل الاستقرار لسعر الصرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الامريكى خلال الفترة (2004-2017) يتضح من التقديرات الموضحة بالجدول رقم (4) أنه بالنسبة لسعر الصرف كانت القيمة أكبر من الصفر فى جميع السنوات وهو ما يعنى عدم الاستقرار لسعر الصرف فى تلك الاعوام ، وإن كانت هناك قيمة واحدة لهذا المعامل فى عام 2016 تكاد تقترب من الصفر مما يعنى وجود درجة من الاستقرار فى هذا العام ولكنه ليست بالكبيرة.

وقد بلغ التقدير المتحصل عليه لمعامل الاستقرار بالنسبة لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى أعلى مستوياتها عام 2017 بقيمة قدرت بنحو 40.7%، بينما بلغ أدنى مستوياتها عام 2016 بقيمة تقدر بنحو 0.4%، وقد بلغ متوسط المعامل نحو 4.1% كمتوسط للفترة (2004-2017) ، مما يعنى عدم استقرار واضح فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الامريكى ، الامر الذى يحتم وضع سياسات نقدية مناسبة من شانها العمل على استقرار سعر الصرف ، والذى بدوره سوف ينعكس على أداء الاقتصاد المصرى .

([1]) منى كمال رياض (دكتور) ، تأثير بعض سياسات الإصلاح الإقتصادى على قطاع القمح فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس 2007 .

جدول 4. معامل الاستقرار لسعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى خلال الفترة (2004-2017) .(جنيه/دولار)

السنوات	سعر الصرف دولار/ جنيه	معامل الاستقرار
2004	6.2	38.4
2005	5.8	25.2
2006	5.7	14.7
2007	5.6	3.9
2008	5.4	-9.2
2009	5.5	-16.7
2010	5.6	-23.9
2011	5.9	-26.4
2012	6.1	-30.8
2013	6.9	-23.2
2014	7.1	-27.0
2015	7.7	-23.9
2016	10.1	0.4
2017	17.8	40.7
المتوسط	7.2	**-4.1**

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات البنك المركزى المصرى ، اعداد مختلفة .

المراجع

أشرف لطفي السيد- تحليل أثر تقلبات سعر الصرف علي الصادرات في جمهورية مصر العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية التجارة جامعه طنطا ، 2012.

إمام الجمسى (دكتور) ، أثر تعويم الجنيه على تقديرات خط الفقر فى مصر ندوة أثر تحرير سعر الصرف على الزراعة المصرية ، 9 ابريل 2017 .

الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ونشرات الاقتصاد المصرى ، اعداد مختلفة.

البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد متفرقة.

الموقع الإلكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والآحصاء .

الموقع الإلكترونى للبنك المركزى المصرى .

الموقع الإلكترونى مركز دعم وإتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

جابر بسيونى وممدوح البدرى - أثر تغير سعر الصرف على أسعار أهم السلع الغذائية فى جمهورية مصر العربية فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية " - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، المؤتمر السابع عشر للإقتصاديين الزراعيين اكتوبر 2009.

حمدى الصوالحى (دكتور) ، سياسات سعر الصرف للجنيه المصرى وانعكاساتها على الزراعة المصرية ، ندوة أثر تحرير سعر الصرف على الزراعة المصرية ، 9 ابريل 2017 .

خالد عبد الوهاب البنداري الباجورى- تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري ، اتحاد الغرف العربية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، 2016.

زاهر عبد الحليم خضر- تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الأزهر ، 2012.

سعيد على عبد العزيز ،محمد فوزي أبو السعود - العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر دراسة تحليلية قياسية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 2002.

منى كمال رياض (دكتور) ، تأثير بعض سياسات الإصلاح الإقتصادى على قطاع القمح فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس 2007 .

منى كمال رياض (دكتور) ، دراسة للعلاقات المتشابكة والمتداخلة بين التضخم الإقتصادى والبطالة فى ضوء المتغيرات الإقتصادية الكلية المحددة لهم فى االاقتصاد المصرى ، اكتوبر 2016 ، مجلة المنصورة .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء .

وزارة المالية ، التقارير المالية الشهرية ، مركز المعلومات ، القاهرة .

An Economic Study For the Impact of Floating the value of Pound in Egyptian Economy

Abd Elatif, M. E.

Economic Research, Agriculture Research Center-Dokki-Giza-Egypt.) Ministry Of Agriculture.

ABSTRACT

The exchange rate plays main role in the Egyptian national economy as one of the most important methods that directly affect foreign trade exchanges between countries and each other, The Egyptian national economy recently witnessed a negative change in the value of the exchange rate, where the value of the exchange rate in 2008 was about 5.4 LE/$.While it reached a maximum of about 17.8 pounds / dollar in 2017 after the implementation of the decision to devalue the local currency (float the pound), which made it influential on the foreign trade sector and indicators of national economy of the state, The results of the statistical estimation of the simple regression , There was also a positive relationship between the exchange rate, the unemployment rate, the interest rate, the inflation rate and the value of agricultural exports .In addition, the inverse relations in accordance with the economic logic between the exchange rate and the trade balance, between the exchange rate and the gap in the agricultural food balance, each has a statistically significant negative effect on the one hand, In general, and the value of imports of agricultural food commodities, particularly between them and the exchange rate, It was also estimated that there are reciprocal relations between the exchange rate and the rate of economic growth is not statistically significant, but is consistent with the economic logic, which is the result of all the macroeconomic variables that the research helps to include in statistical analyzes ,Statistical estimates showed that there was a statistically significant positive correlation between the exchange rate and the interest rate .As the interest rate has a significant positive effect on the exchange rate, It was also shown by using the D variables that the application of floating float value of the Egyptian Pound significantly affected the exchange rate,Where the exchange rate before floating the value of the pound about 11.03 LE/$.The estimation of the stability, Which means a clear instability in the exchange rate, Which necessitates the establishment of appropriate monetary policies that would work to stabilize the exchange rate, Which in turn will be reflected on the performance of the Egyptian economy .The value of the exchange rate after the implementation of the floating decision of the Egyptian pound value about 18.02 LE/$ by difference of 4.01 LE resulting from the impact of the decision to float the value of the Egyptian pound, It was also estimated that there is a significant positive correlation between the Exchange rate and the time, where the exchange rate is increasing at a rate of about 0.11 LE per year where the reference and the economic logic, The coefficient of selection was about 0.94 indicating that 95% of the changes in the exchange rate during the period of study is mainly due to the decision to float the value of the Egyptian pound and the interest rate and time changes, and 6% reseduals changes due to factors not Taken into account.The above shows that the changes in the exchange rate of the dollar for the egyptian pound. mainly due to the decision to float the egyptian pound and leave it to the forces of supply and demand. It was also found that the interest rate is the sum of all the other macro variables which did not give any statistical significance in the multiple regression relationship to study the determinants of the exchange rate of the dollar for the egyptian pound. despite its generally accepted economic and statistical results. in the simple regression between the exchange rate and each of the macro variables that were previously studied separately, as shown by the results obtained.